

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

الضمانات

ورقة عمل مقدمة من مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

1 - تعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن قلقها البالغ إزاء تزايد اللجوء إلى اتباع النهج الانفرادي وفرض المتطلبات من جانب واحد، وهي في هذا السياق، تشدد وتؤكد بقوة على أن الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي هي اتباع نهج تعدد الأطراف والأخذ بالحلول المتفق عليها في إطار ذلك النهج، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وتشدد المجموعة في هذا الصدد على أن الآلية المتعددة الأطراف التي أنشأتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي أنسب السبل لمعالجة مسائل التحقق والضمانات. وفي الوقت نفسه، تؤكد المجموعة أن عمل الوكالة بشأن الضمانات والتحقق يجب أن يجري بموجب أحكام نظامها الأساسي واتفاقات الضمانات.

2 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أهمية نظام ضمانات الوكالة، وتحث جميع الدول التي لم تقم بعد بوضع اتفاقات الضمانات الشاملة موضع النفاذ على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، من أجل تحقيق عالمية الضمانات الشاملة. وقد اعتبر مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام 2000 هذا الأمر هدفاً رئيسياً من أجل توطيد وتعزيز نظام التحقق الخاص بنظام عدم الانتشار. إلا أن المجموعة ترى أن التدابير الإضافية المتعلقة بالضمانات يجب ألا تقوض حقوق الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية، التي تلتزم بالفعل بعدم انتشار الأسلحة النووية وتتنبذ خيار السلاح النووي، وألا تقيد تلك الحقوق بأي شروط وألا تؤثر عليها سلباً بأي شكل. وتشدد المجموعة كذلك على أهمية أن تقتزن الجهود الرامية إلى الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية بجهود تُبذل بالتوازي معها من أجل نزع السلاح النووي.

3 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن الامتثال الصارم والانضمام للضمانات الشاملة الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وللمعاهدة شرط لأي تعاون في المجال النووي مع الدول غير الأطراف في المعاهدة، أو لأي ترتيب لإمداد مثل هذه الدول بما يلزم لنقل المواد المصدرة أو المواد



الانشطارية الخاصة، أو المعدات أو المواد المصممة أو المجهزة خصيصاً لمعالجة المواد الانشطارية الخاصة أو استعمالها أو إنتاجها. وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة الامتناع عن نقل التكنولوجيا والمواد النووية إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة ما لم تُستوف تلك الشروط.

4 - وتدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة جميع الدول غير الأطراف إلى الانضمام إلى المعاهدة، دون أي مزيد من التأخير أو أي شروط مسبقة وبوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، ووضع جميع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

5 - وتدعو المجموعة أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تتعهد بقبول كامل نطاق الضمانات. وينبغي بيان ذلك في اتفاق يبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لنظامها الأساسي، وتكون الغاية الوحيدة من ذلك هي التحقق من وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب هذه المعاهدة. وترى مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أنه ينبغي إبرام ذلك الاتفاق ابتغاء تحقيق الأهداف التالية:

(أ) كفالة الامتثال التام للالتزامات المتعهد بها بموجب المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار؛

(ب) تقديم بيانات أساسية بشأن الوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والحيولة دون مواصلة تحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛

(ج) التقيد الصارم بحظر القيام، بما لا يتفق وأحكام المعاهدة وهدفها والغرض منها، بنقل أي معدات أو معلومات أو مواد ومرافق أو موارد أو أجهزة ذات صلة بالأنشطة النووية، وبحظر تقديم المساعدة في المجالات العلمية أو التكنولوجية النووية للدول غير الأطراف في المعاهدة، دون استثناء.

6 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن الالتزام بالتحقق من الطابع السلمي للبرامج النووية المقرر بموجب المادة الثالثة من المعاهدة يوفر ضمانات معقولة تمكن الدول الأطراف من الاشتراك في نقل المعدات والمواد والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة. ولذلك يُطلب إلى الدول الأطراف في المعاهدة أن تمتنع عن فرض أي قيود أو حدود على نقل المعدات والمواد والتكنولوجيا النووية إلى الدول الأطراف التي أبرمت اتفاقات ضمانات شاملة، أو عن الإبقاء على قيود أو حدود من هذا القبيل.

7 - وتقر مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تماماً بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي منظمة حكومية دولية علمية وتكنولوجية مستقلة، هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من وفاء الدول الأطراف بالتزامات الضمانات التي تعهدت بها تلك الدول بموجب المعاهدة، بغية الحيولة دون تحويل المواد والتكنولوجيا النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وهي كذلك جهة التنسيق العالمية للتعاون التقني النووي.

8 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على الأهمية الجوهرية للتمييز بشكل واضح بين الالتزامات القانونية وتدابير بناء الثقة الطوعية ولعدم تحول تلك التعهدات الطوعية إلى التزامات قانونية تتعلق بالضمانات. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة أيضاً أن على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تحرص على تقادي القيام بأي أعمال تتجاوز سلطتها وتقال من نزاهتها ومصداقيتها. وتحث المجموعة الدول الأطراف في المعاهدة على الحفاظ على الطابع التقني للوكالة وتعزيزه بما يتفق ونظامها الأساسي. وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن تجدد تأكيد الفقرة 24 من القرار GC(62)/RES/10 بشأن تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها، التي تنص على أن "وضع وتنفيذ نهج الضمانات على مستوى الدولة يتطلب التشاور الوثيق مع الدولة و/أو السلطة الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ تدابير الضمانات الميدانية"، وكذلك الفقرة 26 من القرار نفسه، التي تنص على أن "وضع وتنفيذ نهج الضمانات على مستوى الدولة يتطلب التشاور الوثيق مع الدولة و/أو السلطة الإقليمية، وموافقة الدولة المعنية على الترتيبات العملية للتنفيذ الفعال لكل تدابير الضمانات المحددة لاستخدامها في الميدان إذا لم تكن قد اتخذت بالفعل".

9 - وفيما يتعلق بالجوانب المالية للضمانات، ترى مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أنه ينبغي للوكالة أن تسلم بتفاوت طابع الالتزامات المالية التي قطعتها الدول الأعضاء في الوكالة على نفسها وأن تحترم هذا التفاوت في سياق عملها.

10 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على ضرورة التقيد الصارم بمبدأ التوازن بين الأنشطة الترويجية وغيرها من الأنشطة المنوطة بالوكالة بموجب نظامها الأساسي، ولا سيما أنشطة التحقق والأنشطة المتصلة بالضمانات.

11 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على المسؤولية الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن المحافظة على مبدأ السرية فيما يتعلق بجميع المعلومات ذات الصلة بتنفيذ الضمانات، بما يتضمن الإبلاغ، وفقاً لنظام الوكالة الأساسي ولاتفاقات الضمانات، وعن مراعاة ذلك المبدأ مراعاة تامة. ولما كانت الوكالة هي المنظمة الوحيدة التي تتلقى معلومات في غاية السرية والحساسية عن المرافق النووية للدول الأعضاء، وبالنظر إلى وقوع حوادث غير مرغوب فيها تتعلق بتسريب معلومات من هذا القبيل، تؤكد المجموعة ضرورة احترام سرية هذه المعلومات احتراماً كاملاً وضرورة المضي في تعزيز نظام الوكالة المتعلق بحماية المعلومات السرية. وترى المجموعة أنه ينبغي ألا تقدم المعلومات السرية المتعلقة بالضمانات بأي طريقة إلى أي طرف لم تمنحه الوكالة الإذن بذلك.

12 - وفي هذا الصدد، تدعو مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إلى تنفيذ القرار GC(61)/RES/12 بشأن تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها، الذي اعتمدته المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الحادية والستين، والذي يرد فيه أن المؤتمر العام "إذ يشدد على أهمية المحافظة على مبدأ السرية فيما يتعلق بجميع المعلومات ذات الصلة بتنفيذ الضمانات وفقاً لنظام الوكالة الأساسي ولاتفاقات الضمانات، وعلى أهمية مراعاة ذلك المبدأ مراعاة تامة"، قد أقر بالشواغل التي أبدتها المدير العام بشأن الحاجة إلى حماية المعلومات السرية المتعلقة بالضمانات داخل الأمانة وإعلانها عن تدابير إضافية لحماية تلك المعلومات، وبناء عليه فقد حث المدير العام "على توخي أعلى درجة من اليقظة فيما يتعلق بكفالة الحماية الواجبة للمعلومات السرية المتصلة بالضمانات"، وطلب إليه أن "يواصل استعراض وتحديث الإجراءات المقررة لتوفير حماية صارمة للمعلومات السرية المتصلة بالضمانات".

13 - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة ضرورة أن تكون التقارير التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ الضمانات قائمة على الوقائع وعلى الأسس المهنية والتقنية، وأن تتضمن الإشارات اللازمة إلى الأحكام ذات الصلة في اتفاقات الضمانات، مع كفالة حماية المعلومات السرية.

14 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على ضرورة الامتثال الدقيق لأحكام النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما فيها المادة الثانية عشرة، التي تحدد ولاية الوكالة في التحقق من الامتثال لاتفاقات الضمانات، ولا سيما وجوب أن يكون مفتشو الوكالة أول من يبلغ عن وقائع أي حالة من حالات عدم الامتثال.

15 - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على الدور المنوط بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب نظامها الأساسي فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، بما في ذلك تطبيق الضمانات على المواد النووية الناتجة عن تفكيك الأسلحة النووية، وتقر بقدرة الوكالة على التحقق من اتفاقات نزع السلاح النووي.

16 - وتعرب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ من بعض المحاولات الانفرادية التي تسعى، لدوافع سياسية، إلى عرقلة ممارسة الدول الأطراف لحقوقها غير القابلة للتصرف، التي تخول لها إجراء البحوث في مجال الطاقة النووية وفي إنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية وترى المجموعة في هذا الصدد أن التفسيرات المتعلقة بتطبيق الضمانات يجب ألا تُستخدم أداة لهذا الغرض. وترى المجموعة أن المادة الثالثة من المعاهدة تنص على أن تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بعقد اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بيد أنها تنص بنفس القدر من الصراحة على ضرورة أن يكون تنفيذ هذه الضمانات "بطريقة تضمن الامتثال للمادة الرابعة من هذه المعاهدة ولا تعرقل لا نمو الأطراف الاقتصادي أو التكنولوجي ولا التعاون الدولي في ميدان الأنشطة النووية السلمية، بما في ذلك التبادل الدولي للمواد والمعدات النووية بغية معالجة أو استخدام أو إنتاج مواد نووية لأغراض سلمية".